عبد الله المضف يقترح إجراء فحص «بي سي آر» لطلبة المدارس مجاناً

أعلن النائب عبد الله المضف عن تقدمه باقتراح برغبة بإنشاء مختبرات تابعة لوزارة الصحة في جميع المحافظات لعمل فحص ال PCR لطلبة المدارس مجاناً.

ونص الاقتراح على ما يلي: مع قرب بداية العام الدراسي الجديد وتزامناً مع خطة وزارة التربية لعودة أبنائنا الطلبة للمدارس واهمية الصحة العامة وحرصًا على سلامة الجميع وحتى لا تتكبد الأسر الكويتية أعباء مالية إضافيه.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: 1– إنشاء مختبرات تابعة لوزارة الصحة في جميع محافظات الدولة تكون مخصصة لطلبة المدارس لعمل فحص الPCR مجاناً.

2– إنشاء خدمة السيارات في المراكز الصحية التخصصية لعمل فحص الPCR

جوهر يسأل عن الجهة الرسمية التي فرضت تطبيق «كويت مسافر» مع بيان القرارات الصادرة

رياض عواد

أعلن النائب د. حسن جوهر عن توجيهه سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، جاءا كما يلي:

سؤال إلى وزير الدفاع

ونص السؤال على ما يلي:

سادت حالة من الاستياء والنقد الشديدين على مستوى وسائل الإعلام، ومن قبل المسافرين من وإلى مطار الكويت الدولَي على تطبيق كويت مسافر، وما نجم عن ذلك من إرباك حركة المغادرة والعودة إلى دولة الكويت وتعطيل أو إلغاء رحلات السفر للعديد من العوائل لأسباب تقنية وعدم توفير متطلبات التطبيق في بعض المطارات الدولية في الخارج، الأمر الذي تسبب في أضرار مادية ونفسية لا يتحملون وزرها، ولما كانت الإدارة العامة للطيران المدني قد تجاهلت موجات الاحتجاج والشكاوى التي تم بيانها على نحو تفصيلي والتعبير عنها في مختلف الوسائل ولم تسع إلى مراعاة أو تدارك تلك الأخطاء والصعوبات المتكررة والمستمرة بسبب هذا التطبيق مقارنة بالتجارب الناجحة والسلسة في العديد من الدول، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –الجهة الرسمية التي فرضت تطبيق «كويت مسافر»، مع بيان القرارات الصادرة في هذا الشأن من لجنة طوارئ كورونا أو وزارة الصحة أو أية جهات أخرى، والمبررات القانونية والصحية لذلك.

2 –مبررات الاستعانة بجهة أو جهات خاصة لإعداد تطبيق «كويت مسافر»، مع بيان أسباب عدم إمكانية الإدارة العامة للطيران المدني لتدشين مثل هذا التطبيق أسوة بمختلف وزارات ومؤسسات الدولة أو من خلال الاستعانة بالجهات الحكومية المتخصصة في ظل توفر قواعد البيانات والتقنية الخاصة في هذا الشأن.

3 –صورة ضوئية من عقد تطبيق «كويت مسافر»، مع بيان الشركة أو الجهة التي تعاقدت معها ومدته وشروطه وقيمته الإجمالية، والخبرة المهنية للجهة التي تعاقدت معها، وهل تتقاضى الإدارة العامة للطيران المدني نسبة من الرسوم المفروضة على تطبيق «كويت مسافر»؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب كم قيمتها؟

4 –بيان كيفية إرساء العقد، وهل تم بالأمر أو الطلب المباشر أو عن طريق الإعلان والمنافسة العامة بين الشركات المتخصصة في هذا المجال؟ مع بيان سلامة العقد وحال تمكين الإدارة العامة للطيران المدني الشركة التي تعاقدت معها من احتكار هذه الخدمة نظير الاستفادة من عوائدها المالية الإجبارية.

5 – تتمكن التطبيقات الإلكترونية من الحصول والاطلاع والتحكم بالمعلومات والبيانات الشخصية للأشخاص، فما المبررات الدستورية والقانونية لقيام الإدارة العامة للطيران المدني باعتبارها جهة حكومية من تمكين شركة خاصة بالمعلومات الشخصية للأفراد؟ وهل تضمن عقد تطبيق «كويت مسافر» تحديد مسؤولية الشركة المتعاقد معها عن خصوصية وسرية المعلومات الشخصية للأفراد وصونها من احتمالات تزويدها لجهات أخرى أو التصرف فيها لأغراض أخرى؟ وهل حصرت مثل هذه الحالات من الإدارة العامة للطيران المدني؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها.

6 –هل تضمن العقد مسؤولية الشركة المتعاقد معها عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء التقنية والفنية وعدم توفر الخدمة لتفعيل التطبيق في تأخير أو منع الأفراد من السفر؟

7 –عدد الشكاوى التي وردت الإدارة العامة للطيران المدني من المشاكل التقنية وسوء الخدمة في تطبيق «كويت مسافر»، وكيفية التعامل معها، مع تزويدي بمخاطبات الإدارة مع الشركة المتعاقد معها لتداركها أو تحسين مستوى خدمتها.

سؤال إلى وزير التجارة والصناعة

ونص السؤال على ما يلي:

يعد الاختلال الجسيم في التركيبة السكانية وأسبابها وإشكالياتها وما يترتب عليها من آثار ونتائج سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية من أهم المشاكل التي تعاني منها البلاد منذ سنوات، وارتبطت هذه المشكلة الممتدة والمتفاقمة على مدى عدة عقود من الزمن بالعديد من المظاهر الخطيرة من أهمها الفساد المالي والتجارة بالبشر والمتاجرة بالإقامات وسوء استغلال الأموال العامة من خلال ما يُعرف بالعقود الحكومية، وفي ظل أوضاع معيشية بائسة لعشرات الآلاف من العمالة الوافدة، مما يعرض سمعة دولة الكويت للنقد الشديد ولربما المحاسبة الدولية، ومع غياب الإحصائيات الدقيقة والرؤى الوطنية في إصلاح هذا الخلل الكبير انعكست أزمة التركيبة السكانية وآثارها المقلقة على كل الأصعدة الاجتماعية والأمنية والخدماتية، مما جعلها إحدى القضايا الشعبية الأولى التي يعاني الجميع من تبعاتها في مشكلة الازدحام والاختناقات المرورية والضغط الهائل على خدمات مؤسسات الدولة وخصوصا في مرفقي التعليم والصحة وفرص العمل للكادر الوطني، حيث يقدر تعداد السكان في دولة الكويت حاليا بـ (4.800.000) نسمة، ولا يتجاوز نسبة الكويتيين فيه (30%)، الأمر الذي يُحتّم على الحكومة إدارة أزمة الخلل في التركيبة السكانية بشكل جاد ومن منظور استراتيجي واضح المعالم يراعي متطلبات التنمية وسوق العمل والاستثمار الأفضل في المورد البشري ومحاربة كل أشكال التجارة بالبشر، مع إعطاء ذلك الأولوية القصوى باعتبارها تجسّد أهم التحديات المستقبلية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –بيان تفصيلي عن عدد العمالة الوافدة حسب الأنشطة الاقتصادية منذ بداية السنة المالية 2015/2016 وحتى تاريخ ورود السؤال، لكل سنة على حدة، على أن تكون الإجابة مصنّفة بحسب المهن والمستوى التعليمي.

2 –بيان تفصيلي عن عدد العمالة الوافدة من حملة الشهادة الثانوية وما دون ذلك بحسب المهن والأنشطة الاقتصادية التي يعملون بها مفصّلة بحسب سنوات العمر لها.

3 –تعتزم الهيئة العامة للقوى العاملة حظر إصدار إذن عمل لمن بلغ (60) عاما وما فوق من حملة شهادات الثانوية العامة أو ما يعادلها وما دون ذلك، بما يتيح للعمالة المشمولة بالقرار استكمال عملها في البلاد بصورة قانونية شريطة دفع رسوم سنوية تقدر بـ (2000) دينار كويتي، فما الأسس والمعايير التي استندت إليها الهيئة في اتخاذ هذا القرار؟ وهل تمت دراسة ومراجعة تأثيرات هذا القرار على احتياجات سوق العمل وعلى مستوى أداء الأنشطة الاقتصادية في حال مغادرة هذه العمالة؟ وهل طرحت الهيئة البدائل في حال مغادرة هذه العمالة للبلاد وما يترتب على شُح العمالة الحرفية والفنية في سوق العمل ومتطلباته الضرورية من الغلاء في أسعار الخدمات التي سوف يتحملها المواطن؟

4 –أسباب استثناء العمالة الوافدة من حملة الشهادات الجامعية فما فوق من القرار المشار إليه، علما بأن الوظائف المرتبطة بالمؤهلات الجامعية في القطاعين الحكومي والخاص تمثّل الأولوية في سوق العمل للخريجين الكويتيين من مختلف التخصصات.

5 –عدد العمالة الوافدة التي دخلت البلاد في الأعوام 2016، 2017، 2018، 2019، كل على حدة، بتصاريح عمل، والأنشطة الاقتصادية التي مُنحت لها تصاريح العمل، مع بيان ما إذا كانت هذه العمالة تزاول العمل حاليا في المؤسسات والشركات التي مُنحت لها هذه السمات، وأعداد العمالة المسائية منها حاليا خلافا للضوابط المنصوص عليها في قانون العمل.

6 –إحصائية تفصيلية من إدارة علاقات العمل المختصة بالشكاوى العمالية بعدد الشكاوى العمالية للأعوام 2016، 2017، 2018، 2019، كل على حدة، والتي وردت للإدارة ضد المؤسسات والشركات التي مُنحت تصاريح العمل بحسب الأنشطة الاقتصادية وفقا للبند السابق من السؤال، وآلية العمل بهذه الإدارة في تحويل العمالة لمؤسسات وشركات أخرى، مع بيان عدد الموافقات لتحويل العمالة لأصحاب عمل آخرين بحسب الأنشطة الاقتصادية ذاتها.

7 –بيان تفصيلي بعدد عمالة المشاريع والعقود الحكومية ونوعية هذه المشاريع حسب الأنشطة الاقتصادية والجهات الحكومية لهذه المشاريع للاعوام 2016، 2017، 2018، 2019، كل على حدة، وآلية الهيئة في حال انتهاء هذه المشاريع لهذه العمالة، مع بيان عدد العمال الذين دخلوا على تصاريح المشاريع والعقود الحكومية المنتهية وما زالوا متواجدين في البلاد، مع بيان عدد من حُوّلت إقاماتهم لجهات أخرى ومن بقي منهم دون إقامة صالحة.

8 –بيان تفصيلي بعد عمالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونوعية هذه المشاريع حسب الأنشطة الاقتصادية للأعوام 2016، 2017، 2018، 2019، كل على حدة، وآلية التقدير والاحتياج لهذه الأنشطة للعمالة مع بيان مدى التزام أصحاب العمل بتشغيل هذه العمالة، وفي حال عدم التزام أصحاب العمل بتشغيل هذه العمالة ما الإجراءات التي تتبعها الهيئة في هذا الشان؟ وإذا كانت هناك أية إجراءات يرجى تزويدي بإحصائية تفصيلية لهذه الشركات أو المؤسسات التي لم تلتزم بتشغيل هذه العمالة، مع بيان عدد العمال الذين دخلوا على تصاريح المشاريع الصغيرة والمتوسطة المنتهية إقامتهم وما زالوا متواجدين في البلاد، مع بيان عدد من حُوّلت إقاماتهم لجهات أخرى ومن بقي منهم دون إقامة صالحة.

9 –عدد العمالة في الأنشطة الخاصة بالصيد ورعي الأغنام والإبل والمزارع للأعوام 2016، 2017، 2018، 2019، كل على حدة، وأسباب السماح لهذه الأنشطة في التحويل لأنشطة أخرى وإلغاء القرار الصادر بتاريخ 15/7/2021، مع بيان تفصيلي عن عدد العمالة التي حُوّلت للأنشطة الأخرى والمهن التي حُوّلت للأنشطة الأخرى، وتأثير ذلك على سوق العمل، وفائدة هذه العمالة من هذه المهن المتخصصة في الأنشطة المستثناة في سوق العمل، مع بيان دراسة الهيئة ومدى فعالية هذا القرار على التركيبة السكانية.

10 –ما إجراءات الهيئة في تخفيض العمالة الوافدة لتحقيق التوازن في التركيبة السكانية القائمة؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من الدراسات التي أجرتها الهيئة في هذا الشأن، والجهة أو الجهات التي أعدتها والتكلفة المالية لإعدادها، إن وُجدت

حسن جوهر

فرز الديحاني يقترح إلحاق خريجي الثانوي غير المقبولين بالجامعة في العامين الحالي والماضي بالبعثات الخارجية

أعلن النائب فرز الديحاني عن تقدمه باقتراح برغبة بالسماح لخريجي الصف الثاني عشر للعامين 2019–2020/2020–2021 الذين لم يتم قبولهم في الجامعات والبعثات الخارجية والداخلية بالالتحاق بالبعثات الخارجية على نفقة الدولة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

لما كانت المادة (13) من الدستور نصت على أن «التعليم ركن أساسي لتقدم المجمع، تكفله الدولة وترعاه»، كما نصت المادة (40) على أن «التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقاً للقانون وفي حدود النظام العام والآداب». ونظرا لتزايد أعداد الطلبة الراغبين في تحسين مستواهم العلمي، وعدم إمكانية جامعة الكويت والجامعات الخاصة احتواء هذه الفئة إزاء الشروط الموضوعة من قبل وزارة التعليم العالي، وخوفا من اتجاه الطلبة الذين لا تنطبق عليهم تلك الشروط إلى جامعة دون المستوى، ورغبة في تحقيق طموح هؤلاء الشباب ورفع مستواهم العلمي وحل أزمة القبول بالجامعات.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «السماح لخريجي الصف الثاني عشر

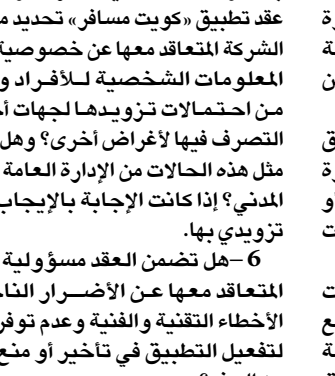

فرز الديحاني

للعامين 2019–2020/2020–2021 الذين لم تشملهم خطة القبول في الجامعات والبعثات الخارجية والداخلية، وتنطبق عليهم شروط ونسب القبول استكمال مسيرتهم الجامعية ضمن البعثات الخارجية على نفقة الدولة وتوفير كافة الرسوم والمصاريف اللازمة لتحقيق ذلك

وجه النائب فرز الديحاني سؤالا إلى وزير النفط ووزير التعليم العالي د. محمد الفارس، عن عدد جميع موظفي شركات النفط الكويتيين وغير الكويتيين، مع ذكر الجنسية والمسميات الوظيفية. ونص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كشف بعدد جميع موظفي شركات النفط الكويتيين وغير الكويتيين، مع ذكر الجنسية والمسميات الوظيفية.

2 –كم عدد المهندسين من خريجي الكويت سواء مبتعثين من وزارة التعليم العالي أو من جامعة الكويت؟ ومتى قُبلت آخر دفعة للمهندسين؟

3 –كم تبلغ الاحتياجات الوظيفية للشركات النفطية للسنوات الخمس المقبلة؟ مع تزويدي بالخطة حسب كل تخصص للهندسة.

4 –ما الأسس الموضوعة لقبول المتقدمين من تخصصات الهندسة؟ وهل القبول إلزاميا للمتقدمين مجتازي الاختبارات؟

5 –هل تفرض نسبة عمالة وطنية للشركات المتعاقدة مع الشركات النفطية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، كم عدد المهندسين الكويتيين في عقود المقاولات؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فلماذا لا تفرض نسبة عمالة وطنية للشركات؟

هشام الصالح: ما إجراءات الحكومة لإنقاذ قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من التعثر؟

وجه النائب د.هشام الصالح 3 أسئلة إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، جاءا كما يلي:

سؤال إلى وزير المالية

ونص السؤال الأول على ما يلي:

نشرت الجريدة الرسمية في تاريخ 18 أبريل 2021 نص القانون رقم (2) لسنة 2021 في شأن إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فيروس كورونا، وبحسب ما تناقلته بعض وسائل الإعلام المكتوبة والالكترونية فقد كشفت مصادر ذات صلة أن هذا القانون يواجه تعثرا في تطبيقه، وأن البيانات المصرفية تكشف أنه حتى نهاية شهر يونيو 2021 لم يحصل أي مبادر على تمويل وفقا لهذا القانون، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل بحث بنك الكويت المركزي والبنوك أسباب الإقبال الضعيف من المبادرين لطلب التمويل؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالنتائج التي توصلتم إليها.

2 –ما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة أو تنوي الإقدام عليها لإنقاذ هذا القانون من التعثر؟

3 –هل اقترحتم من موقعكم كوزير للمالية والشؤون الاقتصادية بدائل تمويلية عاجلة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن هذه الاقتراحات.

4 –ما الأسباب الحقيقية لإحجام المبادرين عن طلب التمويل وفقا لهذا القانون رغم ما تعانيه مشروعاتهم من تأثير الجائحة وتداعياتها؟

5 –ما مدى صحة القول بأن الشروط المنصوص عليها في القانون لا تنطبق على غالبية المبادرين الراغبين في الاستفادة من التمويل؟

6 –كيف تنوي الحكومة إعادة تكييف القانون بما يراعي الوضعية المالية الحالية للمبادر بدلا من القياس على الحالة المالية التشغيلية السابقة للمصاعب التي واجهته وفرضت عليه الاستمرار في تغطية المصاريف رغم توقف التدفقات في غياب كل دعم حكومي؟

7 –ما خطة الحكومة لصياغة برنامج تمويلي جديد يمكن من تجاوز هذا الوضع وذلك بمراجعة كيفية ومعايير تقديم الدعم وتحفيز المبادرين للاستفادة من قانون ينقذ مشروعاتهم ويفيد الدورة الاقتصادية ويكون قادرا على مواجهة مخاطر التعثر والتحديات المستمرة التي يواجهونها؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

جعل الدستور الكويتي من بين المقومات الأساسية للمجتمع كفالة الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل وتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، وأوكل القانون إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية، وجعل من اختصاص مجلس إدارتها الذي ترأسونه بصفتكم وزيرا للمالية، إصدار القرارات اللازمة لتنظيم الشؤون المالية والإدارية للمؤسسة وتحديد مرتبات العاملين فيها وجميع القواعد المتعلقة بشؤونهم الوظيفية، ومن الملاحظ أن عددا من موظفي المؤسسة يتقدمون بشكاوى وتظلمات لإدارة المؤسسة لرفع حيف أو ظلم لحق بهم، أو الحصول على حقوق حرموا منها، ومنهم من رفعوا دعاوى صدرت في شأنها أحكام قضائية، كما يوجد من دون شكل مؤمن عليهم تقدموا للمؤسسة بتظلمات أو لجأوا إلى القضاء لإنصافهم في مواجهة قرارات اعتبروا أنها حرمتهم من حق أو كانت مجحفة لهم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –كم عدد التظلمات المقدمة من الموظفين إلى إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية مع تصنيف لموضوعاتها وذلك من تاريخ 1/1/2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

2 –ما النتائج التي انتهت إليها الإدارة في شأن تلك التظلمات؟

3 – كم عدد الأحكام القضائية التي انتهت بإلغاء قرارات المؤسسة؟

4 –كم عدد الأحكام القضائية الص ادرة التي نفذت؟

5 – بيان بالأحكام التي لم تنفذ والسند القانوني لذلك.

6 – كم عدد التظلمات والشكاوى المقدمة من المؤمن عليهم مع تصنيف موضوعاتها ومآل كل منها ابتداء من تاريخ 1/1/2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

7 – كم عدد الدعاوى المرفوعة ضد المؤسسة من المؤمن عليهم مع تصنيف لموضوعاتها وذلك منذ تاريخ 1/1/2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

8 –كم عدد الأحكام التي صدرت لفائدة المؤمن عليهم ونفذت؟ وكم عدد تلك التي لم تنفذ والسند القانوني لعدم التنفيذ؟

سؤال إلى وزير التجارة والصناعة

ونص السؤال على ما يلي:

رغم أن الهيئة العامة للقوى العاملة هي رمانة الميزان التي من المفترض الاعتماد عليها في إصلاح الخلل في التركيبة السكانية، وإصدار القرارات التنظيمية التي تحد من الفوضى العمالية العارمة التي لها تأثيرات اجتماعية وصحية وأمنية، إلا أن الهيئة تترك الحبل على الغارب، ولا تلتفت إلى النداءات الرامية إلى إصلاح الخلل الذي أنهك البلد وساهم في إرهاق بنيته التحتية.

ومن الملاحظ أن المشاكل تتنوع في تفاصيلها مثل فوضى منح أذونات العمل وآلية مراجعة عقود العمل ومعالجة الاختلالات الناشئة عن استخدام العمالة، والربط بين العمالة المطلوبة للعقود المشاريع الحكومية وبين البرامج الزمنية والمراحل التي يمر بها تنفيذ تلك المشاريع، فضلا عن القضايا التي ترفع ضد الهيئة وداعي قرارات الذب، ناهيك عن استقدام العمالة المنزلية وهي المشكلة الآخذة بالتفاقم ومشكلات عمال النظافة وتأثيرها على صورة الكويت في المحافل الدولية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتية:

هشام الصالح

1 – كم عدد القضايا المرفوعة ضد الهيئة العامة للقوى العاملة سواء من شركات أو موظفين خلال السنوات الثلاث الأخيرة؟ وما الأحكام الصادرة ضد الهيئة؟ وما الأحكام التي نفذت؟

2 – ما القرارات الصادرة من الهيئة في شأن الذب أو التكليف أو التثبيت في الوظائف الإشرافية في السنوات الثلاث الماضية؟ مع تزويدي بما يثبت أحقية الصادر باسمه القرار في الترقي من حيث سنوات الخبرة والدرجة المالية وتقييم الكفاءة.

3 – ما دواعي إصدار قرارات تكليف وندب أشخاص دون اختيار شاغلين لها بالأصالة؟ وما مدى قانونية التوسع في إصدار قرارات الذب والتكليف؟ وهل قُدّم طعن في بعض القرارات؟

4 –ما الإجراءات التي اتخذتها الهيئة لإيجاد حلول لمشكلة استقدام العمالة المنزلية وتشغيلها؟ وما الإجراءات التي اتخذت لتذليل العقبات أمام شركة الدرة للعمالة والمكاتب الخاصة لاستقدام العمالة المنزلية؟

5 –تفشت مؤخرا ظاهرة التأخير والامتناع عن دفع رواتب العاملين لدى شركات النظافة وشركات الأمن والحراسة مع أن هذه الشركات وغيرها ترتبط أنشطتها بعقود حكومية، يرجى تزويدي بأسماء الشركات غير الملتزمة بدفع الرواتب للعاملين في الجهات الحكومية بموجب عقود النظافة والحراسة والأمن، وما الإجراءات المتخذة من قبلكم بحق هذه الشركات؟

خالد العتيبي يطالب بتحمل الدولة تكلفة فحص «بي سي آر» للطلبة واستحداث معامل في كل محافظة

طالب النائب خالد العتيبي الدولة بالتكفل بقيمة المسحات التي سيجريها الطلبة خلال موسم الدراسة مع استحداث معامل في كل محافظة لاستيعاب الأعداد وسرعة إنجاز المسحات.

وأوضح العتيبي في تصريح صحفي أن المادة 15 من الدستور ألزمت الدولة بالعناية بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، مبينا أنه اتساقا مع الدستور ونهج الحفاظ على الصحة العامة لا بد وأن تسارع الدولة بالتكفل بقيمة المسحات التي سيجريها التلاميذ خلال موسم الدراسة أيا كان عددها حتى تعود الحياة إلى طبيعتها مع استحداث معامل في كل محافظة لاستيعاب

خالد العتيبي

الأعداد المنتظرة. وأشار العتيبي إلى أن وزير التربية في مؤتمره أمس لم يضع النقاط على الحروف بشكل كامل وألقى بالمسؤولية المادية وغيرها من المسؤوليات على الأسرة الكويتية، مؤكدا أنه لا يجوز أن ترفع الدولة يديها وتغرق الأسر الكويتية وتجبرها على تحمل تكاليف المسحات أسبوعيا، لا سيما لو كان هناك أكثر من طالب في كل أسرة، فضلاً عن أن جميع الأسر تعاني ماديا بسبب الأوضاع الاقتصادية الأخيرة. وشدد العتيبي على ضرورة سرعة التنسيق بين وزارتي التربية والصحة للاتفاق على منظومة واضحة يتم مراعاة أدق التفاصيل فيها خاصة ما يتعلق بتسلم المدرسة نتائج المسحات، مطالبا أن تنظم هذه الآلية الكترونيا ويراعي فيها عدم إلقاء العبء على التلاميذ وأولياء الأمور في كافة مراحلها.